

تأثير العمالة الاجنبية على المجتمع القطري (١٩٧٢-١٩٩٥)*

ا.م. لاج لفنه ذياب المالكي الباحثة . حياة فرحان عبه كعيد الفزي
كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

الملخص

لم تكن دولة قطر تشكو من مشكلات سكانية قبل اكتشاف النفط على الرغم من قلة عدد سكانها ، الا انه في ظل الوفرة النفطية وزيادة مواردها المالية وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى ، اصبحت قطر عاجزة كماً ونوعاً عن تنفيذ تلك المشاريع ، لذلك اصبحت العمالة الاجنبية المنفذ الوحيد لتحقيق تلك المشاريع من اجل تعزيز قوة العمل فيها ، فأخذت العمالة دوراً بارزاً في قطر ، واثرت بشكل مباشر وغير مباشر على سياسة قطر واقتصادها ووضعها الاجتماعي .

أ.د. لازم لفته ذياب الباحثة. حياة فرحان عبد كعيد

The impact of foreign workers on the Qatari society (1972-1995)

Prof. Dr. Dr .Lazem Laftah Diab al-Maliki

Researcher .Hayat Farhan Abd - kaayed

College of Education for Women / University of Basrah

Abstract

Qatar were not complaining about the demographic problems before the discovery of oil in spite of the small number of inhabitants, however, in light of the oil windfall and increased financial resources and the implementation of major development projects , Qatar has become incapable of quantity and quality on the implementation of these projects, so foreign workers has become the only outlet for those projects in order to promote the work force where, I took a prominent role in the employment of Qatar, and affected directly and indirectly, to Qatar and its economy, social policy and put it.

المقدمة

يتسم سوق العمل في قطر بأنه يعتمد اعتماداً كبيراً على العمال الاجانب ، فقد ادى الازدهار الاقتصادي الذي نتج عن الثروة النفطية الى تدفق العمال والموظفين الاجانب، فشهدت دولة قطر توافد العديد من العناصر الاجنبية والغربية من مختلف الجنسيات ، مما ادى الى تزايد نسبة العمالة الوافدة التي لعبت دوراً بارزاً في الخطة التنموية التي شهدتها البلاد خلال المدة (١٩٧٢-١٩٩٢) .

يتناول البحث تأثير العمالة الاجنبية على المجتمع القطري من جميع جوانب الحياة والمراحل التي مرت بها هذه الهجرة ، والاسباب التي ادت الى حدوث هذا التدفق ومانتج عنه من تأثيرات على سكان قطر وحكومتها ، وقد اعتمد هذا البحث على العديد من المصادر التي غطت جوانبه المتعددة .

تأثير العمالة الاجنبية على المجتمع القطري

شهدت منطقة الخليج العربي نشاطاً ملحوظاً في اعداد العمالة الوافدة من الدول الاجنبية والعربية وذلك بسبب زيادة العوائد النفطية فقد ارتفعت نسبة العمالة الوافدة لاستخدامها في عملية البناء الشاملة وكانت اعلى نسبة في تلك الفترة من الهند وإيران فلم تكن دولة قطر تشكو مشكلات سكانية قبل اكتشاف النفط على الرغم من قلة عدد سكانها ألا انه في ظل الوفرة وزيادة مواردها المالية وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى اصبحت قطر عاجزة عن تنفيذ تلك المشاريع لذلك اصبحت العمالة الاجنبية المنفذ الوحيد لتحقيق تلك المشاريع لتعزيز قوة العمل فيها^(١).

اتسم سوق العمل في قطر بأنه يعتمد اعتماداً كبيراً على العمال الاجانب حيث ادى الازدهار الاقتصادي الى تدفق العمال والموظفين الاجانب ولاسيما العاملين في قطاع النفط فكان الوافدون يشكلون (٦٦%) من الايدي العاملة حسب احصاء عام ١٩٧٢ بينما تشير الدراسات التي اجراها خبراء اجانب من الولايات المتحدة الامريكية ان اجمالي قوة العمالة عام ١٩٧٥ بلغت (٦٦,٣٠٠) شخص ارتفعت نسبتهم الى (٨١%) في الوقت الذي شكل فيه

أ.د. لازم لفته ذياب الباحثة. حياة فرحان عبد كعيد

القطريين منهم نسبة (١٩%) وبحسب اشكال النشاط الاقتصادي شكل العاملين (٤٣%) من قطاع النفط و(٩٧.٣%) من العاملين في قطاع البناء و(٧٧.٥%) من العاملين في النشاط الحكومي^(٢).

يطلق على العمالة الوافدة القوم المجتمعون المتوجهون لبلاد معينة لغرض معين، وهناك من يعطي تعريفاً آخرأ لهذه الظاهرة كونها تعني الانتقال من مكان إلى آخر ،ولاسيما من دولة أو إقليم، إلى دولة أو إقليم آخر ويطلق على هذا من وجهة نظر الدولة التي خرج منها هؤلاء العاملون بـ (الهجرة) ، ومن وجهة نظر الدولة التي استقبلتهم بـ (الوافدون) وهناك فرق ما بين الوافد الدائم الذي يعتزم البقاء لمدة تزيد على سنة واحدة والوافد المؤقت الذي يعتزم الاشتغال بعمل يكتسب منه بعض المال داخل الدولة لمدة تقل عن سنة واحدة أما الزائرون فهم الذين ينوون البقاء في الدولة لمدة تقل عن سنة واحدة دون الاشتغال بعمل يكتسب منه، ونحن هنا سنعتبر الوافدين مجموعة العاملين من العرب والأجانب المتواجدين بشكل قانوني من خلال حصولهم على تصريح الإقامة من الحكومة القطرية^(٣)، او انها الانتقال الجغرافي للسكان من مكان لآخر بغض النظر عن اسبابه ودوافعه والمساحة التي يقطنها المتنقلون وإذا ما استهدف هذا الانتقال تغير محل الإقامة بصورة دائمة اطلق عليها الهجرة التي تشمل جميع الحركات تقريبا باستثناء حركة البدو والهجرة حسب تعريف الامم المتحدة انها الحركة الجغرافية للأشخاص بين المناطق المتضمنة التغير في السكن خلال سنة معينة ولان الهجرة الانتقال من مكان لآخر فأنها لا تؤثر في نمو السكان فحسب بل في خصائصهم الديموغرافية^(٤).

وقد شهدت البلاد هجرة داخلية متمثلة في نزوح اهل البادية والتجمعات الاستيطانية داخل الصحراء الى المراكز الحضرية حيث وجدوا الحياة والنشاط الاقتصادي مجالاً للاستقرار والانتفاع من عوائد البترول^(٥)، وهجرة خارجية بدأت تأتي الى قطر على شكل موجات كثيرة من سكان الدول المحيطة حيث تمثل في هذا الحالة الدولة المستقبلية لإعداد السكان من مصادر متبينة قدموا اليه لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية ويشير هذا الوضع الى ان الهجرة الوافدة الى قطر هي ظاهرة سكانية بالدرجة الاولى وذات علاقة وثيقة بالعمالة الوافدة في ذات الوقت بل يمكن اعتبار الهجرة والعمالة وجهين لعملة واحدة^(٦).

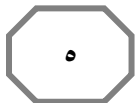
وقد مر تدفق العمالة الاجنبية بثلاثة مراحل :

١- المرحلة الاولى : مرحلة التدفق الكبير للعمال وهذه حدثت بين مطلع السبعينات حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي ، اذ ادت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وقيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ الى ارتفاع كبير في الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي تم استخدام جزء كبير منها في بناء بنية تحتية متطورة تطلب استقطاب عمالة ماهرة وذات مستوى تعليمي مرتفع من اجل وضع الاستراتيجيات المحلية وتنسيق ومتابعة تنفيذها ونتيجة للارتباط الثقافي والديني واللغوي مع البلدان العربية المجاورة اعتمدت قطر على العمالة العربية وتركزت هذا العمالة على مجالات التعليم والقضاء والصحافة والإعلام وأساتذة الجامعات والإداريين وشكلوا نسبة (٦٠%)^(٧).

٢- المرحلة الثانية : والتي بدأت من بداية الثمانينات حتى بداية التسعينات والتي يمكن وصفها بالطفرة الاقتصادية المصحوبة باستخدام اعداد هائلة من العمالة الاسيوية، ففي عام ١٩٨١ بلغت نسبتهم (٦٤,٩ %) من اجمال القوى العاملة في حين كانت نسبة العمالة الوافدة من العرب (١٩,٦)، من هذا الاجمالي فالهجرة الوافدة في هذه الفترة طُبعت على المجتمع القطري سمتين اساسيتين الاولى سمة الازدواجية والثانية تجاوز اعداد الوافدين المواطنين الاصليين^(٨).

وقد هيمنت الهجرة الاجنبية الاسيوية على العربية بنسبة تبلغ (٦٦,٦ %) عام ١٩٨٦ في حين شكل العرب تيارا بلغت نسبته (٣٣,٤ %) من جملة المهاجرين وهذا امر متوقع بسبب حرص الدولة على تنفيذ مشاريع التنمية ورغبتها في اتباع سياسة سريعة التنفيذ من ضمن خططها التنموية، لذلك فأنها سمحت لأنماط العمالة الماهرة وغير الماهرة بالدخول الى البلاد وبخاصة في مراحل التنمية التي ارتبطت بارتفاع الموارد المالية التي وظفت في تنفيذ المشاريع^(٩).

٣- المرحلة الثالثة : وتمثلت هذا المرحلة بفترة التسعينات والتي شكلت مرحلة جديدة فيما يتعلق باتجاهات الهجرة الى دولة قطر وارتباطها بتداعيات حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وما رافقها من مواقف سياسة لبعض الانظمة منها الصدمات الخارجية وتذبذب اسعار النفط وعدم استطاعة القطاع العام على استيعاب العمالة المحلية وصعوبة استقطاب تلك العمالة في القطاع



أ.د. لازم لفته ذياب الباحثة. حياة فرحان عبد كعيد

الخاص نتيجة لارتفاع اجورها وافتقادها للمهارات الاساسية المطلوبة مقارنة مع العمالة الاجنبية، وهذا ادى الى اعتماد القطاع الخاص على العمالة الاجنبية خصوصا الاسيوية فكان الاسيويون يشكلون الغالبية العظمى في عام ١٩٩٠، كان عدد البنغلاديشيين (٨٠٠٠) وفي ١٩٩٥ وصل عدد الباكستانيين (١١٠٠٠) والفلبينيين (١١%) ولا شك ان ازمة الخليج كانت احد العوامل المهمة في تحديد اتجاهات الهجرة الى قطر كما ان العمالة الاسيوية كانت اقل تكلفة وأكثر استعداد لقبول ظروف صعبة^(١٠).

وبأستماع خطط التنمية القومية نما حجم الشريحة الوافدة من (٦٥) الف شخص عام ١٩٧٠ الى (١١٥) الف شخص ١٩٧٥ أي بمتوسط سنوي يزيد على (١٣%) واستمرار تزايد الوافدين ليصبح عام ١٩٨٠ (١٧٥) الف شخص ومن مجموع السكان البالغ عددهم في تلك السنة ٢٦٠ الف نسمة حسب تقديرات عام ١٩٩٢ بلغ عدد سكان قطر نحو (٤١٣,٠٩١) الف نسمة ثلث هذا العدد تقريبا من المواطنين (٣٤%) بتقدير (١٤١) الف نسمة والثلثان من الوافدين (٦٥%) بتقدير (٢٧٢) الف نسمة^(١١).

ويرجع تدفق العمالة الاجنبية الى دولة قطر بشكل كبير الى عدة اسباب منها^(١٢):-

١- الفرق في الأجور الحقيقية بين بلدان الإرسال وبلد الاستقبال ويعتبر هذا العامل القوة الدافعة الأساسية لعملية الانتقال فعلى سبيل المثال كان العامل المهاجر غير الماهر من بنغلادش يكسب في أواخر سبعينيات القرن العشرين في بلدان الخليج العربي ما يزيد على عشرة أضعاف ما يكسب في بلده الأم، ولهذا توافد مئات الألوف من العاملين في البلدان العربية والأسيوية ذات الفائض السكاني والعجز في الفوائض المالية إلى دول الخليج العربي التي تتميز بقلة سكانها، وتمتعها بفائض مالي نفطي كبير جدا ، ونتيجة لبرامج وخطط التحديث الطموحة التي تبنتها دولة قطر عقب ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ ، أرتفع الطلب على الأيدي العاملة ذات الاختصاصات والمهارات المختلفة للعمل في جميع القطاعات الاقتصادية بأجور مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالأجور التي يتلقاها العامل الوافد في بلده الأم.

٢- ارتفاع اسعار النفط وزيادات الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون بشكل كبير خصوصا بعد ١٩٧٣ الامر الذي ادى الى استثمار تلك الايرادات في اقامة مشاريع البنى التحتية والتنمية الاقتصادية.

٣- الانخفاض الواضح في معدل المشاركة للقوى الوطنية من اجمال السكان خصوصا في فترة السبعينات والثمانينات ادى الى استبعاد نسبة كبيرة من اجمالي قوة العمل مما خلق فجوة في العرض المحلي وابتعاد العمالة الوطنية عن العمل في قطاعات معينة واتجاه الغالبية العظمى من تلك الى العمل في دوائر القطاع العام خصوصا في المهن التنفيذية ولد نقصا في العمالة المطلوبة للقطاعات الاخرى وخصوصا القطاع الصناعي وقطاع الخدمات فتم اللجوء لاستقدام العمالة الاجنبية لسد النقص .

٤- وجود فائض في اليد العاملة في العديد من البلدان الفقيرة، يقابله نقص في فرص العمل في البلدان الغنية مثل قطر، مما يجعل العمال ينسابون من الأولى إلى الثانية للحصول على فرصة عمل^(١٣).

كان للسياسات التي اتبعتها حكومات الدول المصدرة للعمالة الدور البارز في تصاعد حجم الهجرة العمالية من بلدانها إلى دولة قطر وذلك من خلال تنظيمها وأشرافها على عملية تصدير العمال رغبة منها في معالجة التدهور الذي أصاب أوضاعها الاقتصادية فقد مثلت دول الخليج بشكل عام فرصة ذهبية لحكومات تلك الدول للتخلص من مشاكل البطالة، وتجنبا لكثير من المشاكل الاجتماعية، والسياسية المحتملة ، وتحقيقا للربح باستثمارها للتحويلات المالية الضخمة التي يرسلها العمال إلى بلادهم فينتعش الاقتصاد ويتحسن مستوى المعيشة إذ كان لهذه التحويلات المالية أثرها في تقليل اعتماد الدول المصدرة للعمالة على الاقتراض لسد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات مما أضعف من فرصة وقوعها تحت تأثير الدول التي تقدم تلك القروض، قابل هذا، اعتماد الدول المستقبلية للعمالة الوافدة إجراءات كان من شأنها أن تزيد من حدة ظاهرة العمالة الوافدة^(١٤) وقد انتجت الهجرة الوافدة الى قطر خليطا سكانيا بعيدا عن

التجانس والترابط والتقارب وأصبحت الشريحة الوافدة هي الطاغية حجماً ونوعاً وكان لهذه الهجرة مردوداتها السلبية على قطر ومن أهم الآثار السلبية: (١٥)

١- التأثير الاجتماعي : تأثر المجتمع القطري بالعمال الوافدين ذوي الثقافات المختلفة مما ساعد على تفكك الظاهرة القبلية ، وإحداث تحولات كبيرة وسريعة في بنية المجتمع ، وتركيبه ، وقيمه التقليدية ، وأصبح المواطن القطري يسعى للتطبع بعادات وتقاليد غريبة عنه في الغالب فازدادت معدلات الاستهلاك الترفي وهذا ما جعل عدداً كبيراً من العمالة الوافدة زائدة عن الحاجة الحقيقية للتنمية ، فهمش دور المواطن المحلي وأهدرت طاقته وتضررت إمكانية عطائه في المستقبل عندما تتلاشى العوائد النفطية بسبب رخص اليد العاملة ولاسيما الآسيوية فلم يقتصر استخدام العمالة الوافدة في المشاريع الخدمية فقط بل تم استخدامهم في المنازل بصفة خدم وهم في الأعم الأغلب جهلة يقومون بتربية الأطفال وهم لا يخلون جسدياً من إصابتهم ببعض الأمراض التي جلبوها من بلدانهم الأم مثل الملاريا ، وبعض الأمراض الجلدية وهي في غالبيتها معدية ، فضلاً عن هذا فإن زيادة نسبتهم في البلاد من المحتمل أن تؤدي إلى حصول جرائم القتل ، السرقة ، والجرائم غير الأخلاقية التي تخل بالأمن كما أن وجودهم وبكثرة هدد الهوية الثقافية للبلاد وعمل على تحويل اللغة العربية إلى لغة هجينة مشوهة فضلاً عن سيادة لغات أجنبية لدى الجيل الناشئ ولا يقف التأثير عند حدود اللغة إنما يمتد ليؤثر في محتوى وطبيعة التنشئة الاجتماعية بفعل الانتشار الكبير للمربيات الأجنيات إذ أن الاستخدام الكبير لهن يساهم في انتقال قيم أخلاقية غير مستحسنة وبالتالي يحدث شروخاً في بنیان العائلة ، من خلال تأثر الطفل بثقافة غير الثقافة العربية ، فيصبح عرضة لبعض القيم الأخلاقية الهابطة فيحدث اضطراب في المستودع القيمي للتنشئة الاجتماعية (١٦).

٢- التأثير الاقتصادي : يمكن تقسيم التأثير الاقتصادي للعمالة الوافدة إلى قسمين إيجابي وسلبي ، وتتمثل الآثار الإيجابية بمساهمة العمال الوافدين في بناء الهياكل الارتكازية للاقتصاد الوطني وتقديمهم للعديد من الخدمات في هذا المجال ، والشخصي كالخدمة الصحية ، أو الخدمة في المطاعم والفنادق ، والمنازل هذا بالنسبة للتأثير الإيجابي للعمالة الأجنبية أما العمالة الوافدة العربية فقد كان لها دور إيجابي في مجال الخدمات التعليمية بسبب عامل اللغة إلى

جانب دورها في المجال الإداري ولاسيما القطاع الحكومي لما يتطلبه العمل فيه من إلمام باللغة العربية ، والمعرفة مع الأخذ بنظر الاعتبار تفضيل العامل العربي على الأجنبي من قبل الحكومة القطرية للعمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية ، وكان للعمال الوافدين بشكل عام أثرهم على الصناعة التحويلية التي كانت الحكومة القطرية تهدف من خلالها إلى تنويع مصادر الدخل القومي، فقد ساهم هؤلاء في زيادة الطلب على السلع المصنعة مما أدى إلى تنويع مصادر الدخل القطري^(١٧).

أما بالنسبة للآثار السلبية فتتمثل بزيادة أعداد العمالة الوافدة التي صاحبها تناقص في نسبة مساهمة العمال المحليين القطريين وهذا أدى إلى جعل السكان المحليين أقلية قياساً إلى مجموع الوافدين ،ويرجع هذا إلى الخطة التنموية التي شهدتها دولة قطر التي ترتبط بشكل وثيق بالعمالة الوافدة التي تمثل تهديداً لدولة قطر فقد كان للمبالغ المالية والتحويلات السلعية، والعملات الأجنبية التي يرسلها العمال الأجانب إلى ذويهم في بلدانهم الأصلية أثر سلبي على الاقتصاد الوطني القطري حيث أصبح الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات القطري قليلاً جداً وازدياد النفقات الحكومية مترافقاً مع زيادة أعداد العمالة الوافدة بسبب دعمها للعديد من السلع والخدمات العامة وهذا يرفع من التكلفة الحقيقية للوافدين^(١٨).

كما أن زيادة أعداد الوافدين أدى إلى زيادة النفقات الحكومية إذ يتم استيراد السلع التي تحتاجها الدولة من الخارج مقابل دفع عملة أجنبية حصلت عليها عن طريق تصدير النفط إلى الخارج مرسخة بهذا من تبعيتها للدول الصناعية الغربية، أدى اعتماد دولة قطر على القوى العاملة الوافدة بنسب مرتفعة قد تصل إلى نحو (٨٣ %) إلى سوء توزيع القوى العاملة المحلية على أوجه النشاط الاقتصادي، وسبب ذلك هو حداثة التطور والعمران والتنمية ، مع السرعة في معدلات النمو الحضري الذي لم يواكب تكوين الكوادر العاملة المحلية التي كانت تمارس مهنة الصيد ، والرعي ، والتجارة التقليدية قبل اكتشاف النفط^(١٩).

كما عززت العمالة الوافدة من ظاهرة البطالة المقنعة لاسيما في الأنشطة الحكومية، ويرجع السبب في حدوث هذه الظاهرة إلى تبني الحكومة لسياسة تشغيل جميع الخريجين في

القطاع الحكومي إلى جانب إيجادها فرص عمل للمواطنين العاطلين عن العمل فضلاً عن طبيعة نظام التعليم من حيث عدم انسجام ما يمنحه من طلاب متخرجين مع عمليات التحديث الجارية في البلاد ، إذ أن أغلب الشباب في هذه البلاد يميلون إلى الدراسة في الفروع الإنسانية، الأدبية مفضلين إياها على الفروع العلمية ، فضلاً عن أثر بعض العادات الاجتماعية المتخلفة التي ساعدت على عزوف المواطنين عن الانخراط في أداء بعض الأعمال المتطلبة للجهد العضلي والفكري الممتاز ، وهذا ما عزز من وجود العمالة الوافدة التي تلبي هذه المتطلبات، وساعد على بروز ظاهرة البطالة المقنعة^(٢٠).

٣- التأثير السياسي : لقد ترتب على المشاريع الصناعية التي أقامتها الحكومة القطرية لغرض تنويع مصادر الدخل زيادة في استخدام الأيدي العاملة الوافدة ما هدد عروبة قطر أرضاً وشعباً^(٢١).

ويمكن اعتبار ذلك أحد مؤشرات بداية أفول الهوية القومية بعض الشيء لهذه البلاد فقد كان لعدم تجانس المجتمع الوافد عرقياً ، ودينياً ، وربما من ناحية المصالح ، فضلاً عن كثرتهم العددية وتناثرهم أحياناً بسبب بيئته الحاوية لعناصر إجرامية فاسدة كتجار المخدرات، والمخربين المدسوسين من قوى خارجية، دور في إحداث توتر في الوضع الأمني الداخلي لدولة قطر ربما يصل حد التدخل العسكري من بعض الدول بحجة حماية جالياتها، مما يعطل المسيرة التنموية التي تشهدها قطر، كما أن هذه العمالة ستعمل على إفراز أجيال من المهاجرين الذين يتحولون بمرور الزمن من مستوطنين إلى مواطنين لهم أوضاعهم الاجتماعية الخاصة بهم التي من الممكن أن تتحول إلى حركات سياسية تعبر عن فكرها وطموحاتها ومطالبها ومن الطبيعي أن يلقي أي تحرك من هذا النوع العطف والتأييد من حكومات تلك الجاليات ودولها^(٢٢).

في إشارة لأحد التقارير الواردة من السفارة العراقية في الدوحة ورد التالي (هناك قناعة متولدة لدى المسؤولين في دولة قطر بأن الوجود الكوري ما هو إلا مخطط أمريكي بمساعدة يابانية وما هم إلا جنود مدربون يأترون بإمرة الولايات المتحدة الأمريكية وأن تزايدهم جاء مرافقاً للتهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط في منطقة الخليج العربية) ومن الظواهر التي

تدل على أن طبيعة هذه العمالة ليست عمالة فنية عادية بل هي عمالة ذات طبيعة عسكرية أو شبه عسكرية حيث يعمل هؤلاء في صباح كل يوم على الاصطفاف في معسكرات العمل لأداء تحية علم بلادهم ممارسين الرياضة الصباحية ثم ينطلقون إلى العمل بانضباط دقيق غير عادي^(٢٣).

وهذا يدل على أن هؤلاء لا يقفون عند حد كونهم عمال مسالمون بل يمكن اعتبارهم قوة عسكرية منظمة للقوات الأمريكية إذا ما فكرت بأحتلال منابع النفط في منطقة الخليج العربي^(٢٤)، ويرجع هذا التصور إلى أن أعمار هؤلاء تتراوح ما بين (١٨ - ٣٠) سنة وهي السن الطبيعية للخدمة العسكرية وقد تم استخدام هؤلاء في عموم منطقة الخليج التي اعتمدت عليهم بشكل كبير في حين كانت شديدة الحذر في الاعتماد على العمالة العربية لما يشهده الوطن العربي في تلك المدة من تصاعد للمد القومي العربي الذي كان يسبب القلق لدول المنطقة^(٢٥).

٤- الآثار الديموغرافية : ان من ابرز الآثار الديموغرافية السلبية للهجرة الدولية على المجتمع القطري ذلك الاثر الذي ادى الى التغير الجذري في حجم القاعدة السكانية المواطنة فقد اتسمت القاعدة السكانية المواطنين بصغر حجمها حتى بات معها المواطنون اقلية داخل اوطانهم فادى الى اختلال في التركيب العمري والنوعي باعتبار ان مجتمع دولة قطر هو خليط من المواطنين والوافدين الذين يشكلون الاغلبية العظمى المطلقة للسكان ولما كانت الشريحة الوافدة ذات خصائص ديموغرافية متميزة تتحكم فيها ظروف الهجرة والعمل وقوانين الدول فانه من المؤكد ان تترك مردودات اساسية في انماط التركيب النوعي والعمرى للمجتمع ليصبح مغايرا ومضمونا عن التركيب في الاوضاع السكانية الطبيعية، لذلك هنالك تمايز واضحا واختلافا بين التركيب النوعي العمري للمواطنين من سكان قطر وتركيب الوافدين التي تبرز بارتفاع نسبة الذكور والذي اعتبر رافدا اساسياً في انجاز العديد من المشاريع الطموحة للمجتمع القطري إلا اثار السلبية تتمثل في اختلاف النوع وما يترتب عنه من الانحراف في السلوك وانتشار الجرائم والأمراض الاجتماعية الخطيرة^(٢٦).

وقد كان للعمالة الاجنبية آثار ايجابية على الاقتصاد القطري (٢٧)

١- سد الفجوة الكبيرة مابين الطلب على العمالة اللازمة لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والعرض المحدود من العمالة الوطنية.

٢- دعم وتطوير الادارة الحكومية ومؤسساتها الادارية والحكومية الناشئة وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال التعليم والتدريب اذ تولى المعلمون والخبراء الاجانب في جميع المراحل التعليمية في قطر .

٣- مثلت العمالة الوافدة قوة شرائية كبيرة ساهمت في زيادة سعة السوق لمحلي امام السلع المنتجة سواء المحلية ام المستوردة وتوسع الطلب على العقارات والاستثمار في البناء من اجل التاخير مما اسهم في انعاش جانب النشاط الانتاجي المحلي وتنشيط قطاع التجارة الداخلية والخارجية(٢٨).

٤- ساهمت العمالة الوافدة بتحقيق معدلات ربح مرتفعة للقطاع الخاص نظرا لانخفاض اجورهم مقارنة مع العمالة الوطنية فضلاً عن استخدام العمالة الاجنبية المؤهلة وفر على المؤسسات القطاع الخاص تكلفة التدريب والتأهيل.

ولم يقف قلق الحكومة القطرية على تزايد نسبة العمالة في قطر من الجانب الاقتصادي ولكن ما احدثته الجالية الايرانية زاد من توتر الحكومة وقد برز ذلك في محاولة الجالية الايرانية اثاره المشاكل والفتن الطائفية التي كانت من المؤكد ان تؤثر على سير عملية التنمية التي تشهدها البلاد(٢٩).

وكانت الجالية الايرانية مقسمة بين العناصر المؤيدة لشاه ايران محمد رضا بهلوي(١٩٤١-١٩٧٩)(٣٠) والذي كان له دور بارز في ظل حكمه والعناصر الاخرى المؤيدة للنظام الجمهوري الاسلامي بزعامة اية الله الخميني(٣١) (١٩٧٩-١٩٨٨)(٣٢) .

نستنتج مما سبق ان التركيب السكاني في قطر اصبح غير متوازن وغير عادي لأنة يتسم بوجود نسبة كبيرة من الاجانب تفوق عدد السكان المحليين بسبب هجرة اعداد كبيرة من الاجانب مما احدث انقلاب كبير في التركيب المجتمع والثقافة القطرية وقد بذلت الحكومة القطرية جهوداً كبيرة من اجل توجيه السكان الوجهة الصحيحة وعملت على تخفيض الهجرة ورفع كفاءة العمالة المحلية من خلال التوسع في التعليم وإدخال برامج تدريبية متقدمة .

الخاتمة

بعد دراستي تأثير العمالة الاجنبية على المجتمع القطري توصلت الى النتائج التالية:

١- تعرضت قطر الى ثقافات عديدة افرزت جيلاً لا ارث له ، فتحولت قطر من مجتمع بسيط في تكوينه على الصعيد الاجتماعي الى مجتمع اكثر انفتاحاً ، وقد ادى هذا التغيير الى حدوث الكثير من المشاكل التي هددت مجتمعهم ، وبدأ الانسلاخ من هويته الاسلامية والعربية .

٢- أثرت العمالة الاجنبية على الجانب الاقتصادي للمجتمع القطري تأثيراً كبيراً وتمثل بزيادة النفقات الحكومية على العمالة الوافدة مما عرض اقتصاد قطر للاضطراب المتزايد.

٣- اعتماد قطر على القوة العاملة بنسبة كبيرة ادى الى سوء توزيع القوة العاملة المحلية وحدوث البطالة المقنعة وسيطرة هذه القوة بخبرتها على منابع النفط مقارنة مع المواطنين القطريين اللذين انغمسوا في ملذات الحياة .

الهوامش والمصادر

* هذا البحث مستل من رسالة الماجستير (قطر في عهد خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥) دراسة في السياسة الداخلية) .

(١) هيفاء نجيب مهودر، العمالة الاجنبية في دولة قطر، مجلة الخليج العربي، مجلد ٤٠، العدد-٤، لسنة ٢٠١٢، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ص ٢٧٣.

(٢) شكرية عبد الله كريم، سكان دولة قطر ١٩٨٦-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٨ ، ص ٩٧.

(٣) موسى زناد سهيل، اخطار الهجرة الاجنبية على المجتمع العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦ ، ص ٦٢.

(٤) نقلاً عن ، شكرية عبد الله كريم، المصدر السابق ، ص ٩٧.

(٥) محمد الرميحي، واقع الثقافة ومستقبلها في اقطار الخليج العربي، مجلة مستقبل العربي، العدد ٤٩، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٧.

(٦) موسى زناد سهيل، المصدر السابق ، ص ٦٤.

(٧) عدنان فرحان الجوراني، سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد ٢٤، سنة ٢٠١٤، جامعة البصرة، ص ٧.

(8) Frauke Heard, from Trucial slabs to united Arab Emirate Longman, London, 1982 ,p76.

(٩) جلال عبد الله معوض، التحضر والهجرة العمالية في اقطار الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ٥١ ، البصرة ، ١٩٨٧، ص ١٨٧.

(١٠) عدنان فرحان الجوراني، المصدر السابق ، ص ٨ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ١١.

(١٢) غسان داود سليمان ، اثر النفط في تطوير قطر ١٩٧٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠، ص ٨٨ .

(١٣) عاصم محمد عمران، التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٧٩ .

(١٤) هيفاء نجيب مهودر، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(١٥) شكرية عبد الله كريم ، المصدر السابق، ص ١١٢.

(16)Tim Niblock , Social and Economic development in the Arab gulf , groom helm ,London, 1980 ,p65.

(١٧) شكرية عبدالله كريم ، المصدر السابق ، ص ٢١٣.

(١٨) طاهر خلف البكاء ، التطورات السياسية الداخلية في قطر ١٩٧١-١٩٨١ دراسة وثائقية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٩-٨، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٠، ص ٤١.

(١٩) سامي احمد الكاشف، الهجرة وانسان الخليج العربي عربية واجنبية وأثارها الاجتماعية والسلبية، مجل الخليج العربي والجزيرة العربية مج ١١، العدد ٢، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٩، ص ٤٣.

(٢٠) عدنان فرحان الجوراني ، المصدر السابق ، ص ١٧.

(٢١) عاصم محمد عمران، المصدر السابق ، ص ١٣٧.

(٢٢) سامي احمد الكاشف، المصدر السابق ، ص ٤٤.

(٢٣) نقلاً عن ،عبد الكريم كريم، شبهة جزيرة قطر القلب النابض للخليج العربي، مجلة التاريخ العربي، العدد ١٠٤، قطر، ١٩٨٧، ص ٤٨.

(24)Daniel Dshon, middle east record, Vol 5, Jerusalem ,1977 ,p83.

(٢٥) حميد عبد حمادي ضاحي، التطورات الداخلية في قطر (١٩٤٩-١٩٧٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٩.

(٢٦) شكرية عبد الله كريم، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٢٧) غسان داود سليمان، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢٨) عدنان فرحان الجوراني ، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢٩) عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣٠) محمد رضا بهلوي: ولد في ٢٦/تشرين الاول/١٩١٩ في طهران وكان اخر شاه حكم ايران قبل الثورة الايرانية واستمر حكمة من ١٩٤١ - ١٩٧٩ تلقى تعليمه في المدارس لسويسرية ثم اكمل تعليمه في ايران في الكلية الحربية اتسمت سياسته بعلاقته القوية مع الولايات المتحدة الامريكية في فترة حكمة شهدت ايران في فترة حكمة اضطرابات وثورات عديدة بسبب سياسة الاضطهاد والظلم ومنع الحجاب وتغير التعليم ادت هذا السياسة الى قيام الثورة الايرانية بقيادة اية الله الخميني وغادر الشاه الى مصر في فترة حكم انور السادات الذي استضافة حتى وفاته ٢٧/يوليو/١٩٨٠. للمزيد من المعلومات عن محمد رضا شاه انظر: حسين كريم حمود الحميداوي، محمد رضا بهلوي دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٧ ، ص ٨٧.

(٣١) اية الله الخميني: روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي الخميني رجل دين وسياسي ايراني ولد ٢٤/ ايلول/ ١٩٠٢ كان فيلسوفا ومرجعا دينيا شيعيا قاد الثورة الايرانية حتى اطاح بالشاه محمد رضا بهلوي كان الاب الروحي لعدد من الشيعة داخل ايران وخارجها درجته الحوزوية اية الله وتضاف اليها العظمى لأنة بلغ الاجتهاد وأصدر رسالته العملية اي مجموعة فتاواه في العبادة وسمته مجلة تايم الامريكية برجل العام في سنة ١٩٧٩ تسلم الحكم في ايران ١٩٧٩ حتى وفاته في ٣/يونيو /١٩٨٩. للمزيد من المعلومات انظر: محمد حسين هيكل، مدافع اية الله قصة ايران والثورة، ط ١، دار الشروق، ١٩٨٢ ، ص ٢٤.

(٣٢) غسان داود سليمان، المصدر السابق، ص ١٠٣.